انفا فتامل بتاثير الشمس اى بحيث تنفصل منه رذهومة
تقلوا لما لا بمجرد انتقاله عن البرودة فتامل شرعا اشار
به الى ان كراهته شرعية بثواب تاركه عما تركها امتثالا ولكن
سببها امر ارشادى من الطبيب وهو ان الزهومة التى تقلوا
اذا لاقت البدن ربما حبست الدم فيحصل له البرص قال بعض
مشايخنا لان الكمى قد يكره طبا وشرعا كالحنا وكالكرب قايما
وقد يستحب طبا وشرعا كالفطر فى الصوم على التمر وقد
يكره طبا ويستحب شرعا كقلة الاكل وكثرة قيام الليل وقد
يستحب طبا ويكره شرعا كتاخير صلاة الوتر واذا ترك استعماله
فانه لا يتاب الا اذا امتثل الشارع او خاف من استعماله الوصول
ضرر من ضعف بدنه عن العبادة فمن ان ضاق الوقت ولم يجد
غيره وجب استعماله الا ان خاف ضرره فيؤخر استعماله كما مر
ومثله عديم الحنونة والبرودة فايدة قال القهستانى لو غسل
ثوبه بالماء المشمس ثم لبسه وعرق فيه عادت الكراهة اه واقره
العلامة الغنيمى كابن قاسم بقطر اراى كاقتى الصعيد
واليمن والحجاز لا يقطر معتدل كمصر او بارد كالشام تفهم
ان ضاقت بلدة طبع قطرها اعتبرت كالطايف بمكة وحران
بالشام فيكره فى الثانى دون الاول فى انا مستطبع اى
قابل لدق المطارق عليه كالرصاص والقاى والقزدير وان
لم يتطرق بالعمل الا النقدين اى الذهب والفضة
واذا برد اى بعد استعماله زالت الكراهة اى وان
سخن بالنار بعده خلافا لما اذا سخن بالشارع بقاء سخونته
من الشمس فالكراهة باقية واختار السرخسى عدم الكراهة
مطلقا وبه قال الائمة الثلاثة رضى الله عنهم نظرا لقوة الدليل
فيه

فيه واما من حيث الحكم فكروه ويكره ايضا عديم الحنونة والبرودة
اى لغلبة الاجزاء المائية فيه حصل فيما المستعمل وهو الذى اى
به ما لا بد منه اذ يعسر تركه اما لا عبادة كان امر لا بتبيه اذا اجتمع
الماء المستعمل وصار قلتين جاز استعماله فايدة لو انغمس
المحدث فى ماء قليل ناويا الوضوء ارتفع الحدث ولا يصير
الماء مستعملا مالم ينفصل عنه كما صرح به امام الحرمين واقره
فى النهاية وماشى عليه ابن المقرى من ان يرتفع غير حدث
الوجه لوجوب الترتيب بخلاف الجنب مدفوع بتعذر الترتيب
فى لحظات لطيفة وبذلك يعلم خروج اغتساله بغير اناء
فان انفصل عنه كان انتقل من عضو لما اخر حكم باستعماله
فمهما ان انفصل عنه بتدافق بغلبة ظن كف المتوضى الى
ساعده ومن راس الجنب الى كتفه فلا فى رفع حدث
اى عند مستعمله وهو المرة الاولى فى اعضاء الوضوء ولو من
صبى ولو غير مميز بفعل وليه او من حنفى بغير نية او فى
غسل واجب ولو لمجنونة نوى عنها زوجها وخرج بما بعد
المرة الاولى فى اعضاء الوضوء واما الوضوء المجدد والغسل
المندوب فلو باق على طهوريته او فى ازالة نجس اى فى
المرة الاولى منه فى غير ازالة النجاسة المغلظة وفى السبع
فيها وهو الحصى بالمهملة والنجس بفتح النون وكسرها
مع سكون الجيم وكسرها وبفتحها معا ان لم يتغير اى شرط
الحكم بطهوريته ان لم يتغير ولو بغير اجلافه فى الطاهر واما
اثر التغير الكثير فى الماء النجس لغلظ امره اما اذا تغير بعض
فالمتغير نجس وكذا الباقى ان لم يبلغ قلتين ومن شروطه

الاولى وفى الثانية
لما

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)